



دائرة القضاء
JUDICIAL DEPARTMENT

قانون
"حقوق الطفل وديمة"
Child Rights
"Wadeema"

الرقم الدولي

ISBN978-9948-13-696-5

الطبعة الأولى 2016 م

حقوق النشر محفوظة لدائرة القضاء - أبوظبي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



تقديم

تعمل دائرة القضاء في إمارة أبوظبي بخطوات حثيثة على إرساء نظام قضائي مستقل متميز وفعال وتقديم خدمات عدلية عالمية الجودة، وذلك من خلال التمسك بسيادة القانون لصيانة الحقوق والحريات وأمن المجتمع.

وتحقيقاً لهذه الرؤية والرسالة النبيلة، ارتأت دائرة القضاء، منذ إنشائها بموجب القانون رقم (23) لسنة 2006، بطباعة كافة التشريعات التي يحتاج إليها التقاضي أمام محاكم الدائرة. وباعتبارها جهة قضائية محلية، يغدو من الطبيعي أن ينصب الاهتمام على القوانين المحلية الصادرة عن المشرع المحلي في إمارة أبوظبي. من ناحية أخرى، ولما كانت المادة (121) من الدستور تخول للمشروع الاتحادي سلطة التشريع في أمور معينة، وبحيث تلتزم جهات القضاء المحلية والاتحادية على السواء بتطبيق القوانين الاتحادية الصادرة طبقاً لهذه المادة، كان من الضروري أن نهتم أيضاً بطباعة هذه التشريعات. فضلاً عن ذلك، وحيث إن التصديق على الاتفاقيات الدولية يجعلها بمثابة القانون الداخلي، ويصبح من الواجب على كافة السلطات المعنية الالتزام بها والنزول على أحكامها، كان من السائغ أن يمتد الاهتمام إلى طباعة الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي قامت الدولة بالتصديق عليها أو الانضمام إليها.

وهكذا، شرعت دائرة القضاء في طباعة ونشر مجموعة التشريعات المحلية والاتحادية والاتفاقيات الدولية اللازمة للفصل في القضايا المتداولة أمام محاكم الدائرة. ورغبة في التيسير على القارئ، وحرصاً على سرعة الوصول إلى التشريع المنشود، فقد ارتأينا أن تصدر المطبوعات في ثلاث سلاسل مختلفة، وبحيث تتوفر كل سلسلة منها بتصميم ولون مختلف.

وبالنظر لأهمية أحكام القضاء في فهم وتفسير نصوص القانون، ثمة سلسلة رابعة بلون مختلف، تركز على مبادئ النقض في شأن كل موضوع على حدة.

ورغبة في تيسير العلم بالتشريعات المنظمة للألعاب الرياضية، تقوم الدائرة بطباعة وإصدار سلسلة خامسة تحت عنوان «سلسلة التشريعات الرياضية»، تتضمن مجموعة التشريعات الدولية والوطنية ذات الصلة بالرياضة.

وحرصاً على إبراز اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة، وكفالتها لحقوق الإنسان الواردة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، ارتأت الدائرة تكريس سلسلة خاصة بحقوق الإنسان، تعني بتجميع وتصنيف ونشر الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة في مجال حقوق الإنسان.

ورغبة في إلقاء الضوء على النظام القانوني للشركات المملوكة للحكومة، قامت الدائرة بتخصيص سلسلة للشركات الحكومية، مع تصنيف هذه الشركات حسب مجال نشاطها، وما إذا كان النفط والطاقة بوجه عام أو التأمين أو السياحة أو الزراعة إلى غير ذلك من مجالات النشاط.

وفي الختام، نأمل أن يحوز هذا الجهد على رضا القارئ، وأن يكون ذا فائدة وخدمة للقضاة والمتقاضين ولسائر المشتغلين والمهتمين بالقانون.

والله ولي التوفيق، ، ،

دائرة القضاء - أبوظبي

قانون اتحادي رقم (3) لسنة 2016

بشأن قانون حقوق الطفل "وديمة"

the first two years of life. The first year of life is the most critical period for the development of the brain.

The second year of life is the most critical period for the development of the brain.

The third year of life is the most critical period for the development of the brain.

The fourth year of life is the most critical period for the development of the brain.

The fifth year of life is the most critical period for the development of the brain.

The sixth year of life is the most critical period for the development of the brain.

The seventh year of life is the most critical period for the development of the brain.

The eighth year of life is the most critical period for the development of the brain.

The ninth year of life is the most critical period for the development of the brain.

The tenth year of life is the most critical period for the development of the brain.

The eleventh year of life is the most critical period for the development of the brain.

The twelfth year of life is the most critical period for the development of the brain.

The thirteenth year of life is the most critical period for the development of the brain.

The fourteenth year of life is the most critical period for the development of the brain.

The fifteenth year of life is the most critical period for the development of the brain.

The sixteenth year of life is the most critical period for the development of the brain.

The seventeenth year of life is the most critical period for the development of the brain.

The eighteenth year of life is the most critical period for the development of the brain.

The nineteenth year of life is the most critical period for the development of the brain.

The twentieth year of life is the most critical period for the development of the brain.

The twenty-first year of life is the most critical period for the development of the brain.

The twenty-second year of life is the most critical period for the development of the brain.

The twenty-third year of life is the most critical period for the development of the brain.

The twenty-fourth year of life is the most critical period for the development of the brain.

The twenty-fifth year of life is the most critical period for the development of the brain.

The twenty-sixth year of life is the most critical period for the development of the brain.

The twenty-seventh year of life is the most critical period for the development of the brain.

قانون اتحادي رقم (3) لسنة 2016

بشأن قانون حقوق الطفل "وديمة"

نحن خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

بعد الاطلاع على الدستور ،

- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 ، بشأن اختصاصات

الوزارات وصلاحيات الوزراء وتعديلاته ،

- وعلى القانون الاتحادي رقم (11) لسنة 1972 ، في شأن التعليم

الإلزامي ،

- وعلى القانون الاتحادي رقم (17) لسنة 1972 ، في شأن الجنسية

وجوازات السفر ، وتعديلاته ،

- وعلى القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 1976 ، في شأن الأحداث

الجانحين والمشردين ،

- وعلى القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1980 ، في شأن تنظيم علاقات

العمل ، وتعديلاته ،

- وعلى القانون الاتحادي رقم (5) لسنة 1983 ، في شأن دور الحضانة ،

- وعلى القانون الاتحادي رقم (5) لسنة 1985 ، بإصدار قانون المعاملات

المدنية ، وتعديلاته ،

- وعلى القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1987 ، بإصدار قانون العقوبات ،

وتعديلاته ،

- وعلى القانون الاتحادي رقم (35) لسنة 1992 ، بإصدار قانون الإجراءات الجزائية ، وتعديلاته ،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (43) لسنة 1992 ، في شأن تنظيم المنشآت العقابية ،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (14) لسنة 1995 ، في شأن مكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية ، وتعديلاته ،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (21) لسنة 1995 ، في شأن السير والمرور ، وتعديلاته ،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1996 ، بشأن اختصاص المحاكم الشرعية بنظر بعض الجرائم ،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2001 ، في شأن الضمان الاجتماعي ،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (28) لسنة 2001 ، بشأن إنشاء هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس ، وتعديلاته ،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2002 ، بشأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ، وتعديلاته ،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (1) لسنة 2003 ، بإنشاء المجلس الأعلى للأمومة والطفولة ،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (3) لسنة 2003 ، بشأن تنظيم قطاع الاتصالات ، وتعديلاته ،

- وعلى القانون الاتحادي رقم (28) لسنة 2005 ، في شأن الأحوال الشخصية ،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (29) لسنة 2006 ، في شأن حقوق المعاقين ، وتعديلاته ،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (51) لسنة 2006 ، في شأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر ، وتعديلاته ،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (11) لسنة 2008 ، بشأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية ، وتعديلاته ،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (15) لسنة 2009 ، في شأن مكافحة التبغ ،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (18) لسنة 2009 ، في شأن قيد المواليد والوفيات ،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2012 ، في شأن رعاية الأطفال مجهولي النسب ،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (5) لسنة 2012 ، في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات ،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (5) لسنة 2013 ، بشأن الأسلحة والذخائر والمتفجرات والعتاد العسكري ،
- وبناء على ما عرضته وزير الشؤون الاجتماعية ، وموافقة مجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي ، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد ،

أصدرنا القانون الآتي:

الفصل الاول

أحكام عامة

المادة (1)

التعريفات

في تطبيق أحكام هذا القانون ، يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها ، مالم يقض سياق النص بغير ذلك

- الدولة** : الإمارات العربية المتحدة.
- الوزارة** : وزارة الشؤون الاجتماعية.
- الوزير** : وزير الشؤون الاجتماعية .
- السلطات المختصة** : السلطات الاتحادية المعنية بشؤون الطفل .
- الجهات المعنية** : السلطات المحلية المعنية بشؤون الطفل.
- الطفل** : كل إنسان ولد حيا ولم يتم الثامنة عشرة ميلادية من عمره.
- القائم على رعاية** : الشخص المسؤول قانونا عن الطفل أو من يعهد إليه برعايته.
- الأسرة البديلة** : الأسرة البديلة التي يعهد إليها بحضانة ورعاية الطفل.

اختصاصي حماية : الشخص المرخص والمكلف من السلطة. المختصة أو الجهات المعنية - حسب الأحوال الطفل - بالمحافظة على حقوق الطفل وحمايته في حدود اختصاصاته حسبما ورد في هذا القانون .

سوء معاملة الطفل : كل فعل أو امتناع من شأنه أن يؤدي إلى أذى للطفل يحول دون تنشئته ونموه على نحو سليم وآمن وصحي.

إهمال الطفل : عدم قيام الوالدين أو القائم على رعاية الطفل بإتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على حياته وسلامته البدنية والنفسية والعقلية والأخلاقية من الخطر ، وحماية حقوقه المختلفة.

العنف ضد الطفل : الاستخدام المتعمد للقوة ضد أي طفل من قبل أي فرد أو جماعة تؤدي إلى ضرر فعلي لصحة الطفل أو نموه أو بقاءه على قيد الحياة.

المصلحة الفضلى للطفل : هي جعل مصلحة الطفل فوق كل اعتبار وذات أولوية وأفضلية في جميع الظروف ومهما كانت مصالح الأطراف الأخرى.

إباحية الأطفال : إنتاج أو عرض أو نشر أو حيازة أو تداول صورة أو فيلم أو رسم عن طريق وسيلة من وسائل الاتصال أو شبكات التواصل الاجتماعية أو غيرها أو أية وسيلة أخرى يظهر فيها الطفل في وضع مشين في عمل جنسي أو عرض جنسي واقعي وحققي أو خيالي أو بالمحاكاة.

المادة (2)

تعمل السلطات المختصة والجهات المعنية على تحقيق الآتي :

1. الحفاظ على حق الطفل في الحياة والبقاء والنماء وتوفير كل الفرص اللازمة لتسهيل ذلك والتمتع بحياة حرة وآمنة ومتطورة.
- 2 حماية الطفل من كل مظاهر الإهمال والاستغلال وسوء المعاملة ومن أي عنف بدني ونفسي يتجاوز المعارف عليية شرعا وقانونا كحق للوالدين ومن في حكمهم في تأديب أبنائهم .
3. تنشئة الطفل على التمسك بعقيدته الإسلامية والاعتزاز بهويته الوطنية واحترام ثقافة التآخي الإنساني.
4. حماية المصالح الفضلى للطفل .

5. توعية الطفل بحقوقه والتزاماته وواجباته في مجتمع تسوده قيم العدالة والمساواة والتسامح والاعتدال .
6. تنشئة الطفل على التحلي بالأخلاق الفاضلة وبخاصة احترام والديه ومحيطه العائلي والاجتماعي .
7. نشر ثقافة حقوق الطفل على أوسع نطاق ممكن باستخدام الوسائل المناسبة.
8. إشراك الطفل في مجالات الحياة المجتمعية وفقاً لسنه ودرجة نضجه وقدراته المتطورة حتى ينشأ على خصال حب العمل والمبادرة والكسب المشروع وروح الاعتماد على الذات .

المادة (3)

يكفل هذا القانون تمتع الطفل بجميع الحقوق المقررة بموجبه والتشريعات الأخرى السارية في الدولة وحمايته دون تمييز بسبب أصله أو جنسه أو موطنه أو عقيدته الدينية أو مركزه الاجتماعي أو إعاقته .

المادة (4)

1. الأسرة الطبيعية هي البيئة الأولى الفضلى لتنشئة الطفل وتكفل الدولة وجودها وصونها وحمايتها ورعايتها بما يحقق حقوق الطفل ومصالحه الفضلى ويستعاض عنها عند الاقتضاء بالأسرة البديلة .
2. تكون لحماية الطفل ومصالحه الفضلى الأولوية في كافة القرارات والإجراءات التي تتخذ في شأنه ، وتعمل السلطات المختصة والجهات المعنية على تحقيق ذلك باتخاذ الإجراءات اللازمة ومنها :
 - أ . ضمان تلبية حاجات الطفل الأدبية والنفسية والبدنية في ظل الظروف الخاصة بسنه وصحته ووسطه العائلي وبخاصة حقه في الحضانه.
 - ب. إعطاء الطفل أولوية الحماية والرعاية والإغاثة والتوجيه في حالات الطوارئ والكوارث والنزعات المسلحة ومن أية جريمة ترتكب ضده .
 - ج . عدم الإضرار النفسي بالطفل في كافة مراحل جمع الاستدلالات والتحقيق والمحاكمة سواء أكان أحد أطراف القضية أو شاهدا فيها .

المادة (5)

للطفل الحق في احترام خصوصيته وفقا للنظام العام والآداب
مع مراعاة حقوق ومسؤوليات من يقوم على رعايته طبقا للقانون .

المادة (6)

تعمل الجهات المعنية المسؤولة على تنفيذ السياسات والبرامج
التي تضعها السلطات المختصة في جميع المجالات الخاصة بالطفل.

الفصل الثاني

الحقوق الأساسية

المادة (7)

1. للطفل الحق في الحياة والأمان على نفسه .
2. تكفل الدولة نمو الطفل وتطوره ورعايته وفقا للقانون .

المادة (8)

للطفل الحق منذ ولادته في اسم لا يكون منطويا على تحقير أو مهانة لكرامته أو منافيا للعقائد الدينية والعرف .

المادة (9)

يسجل الطفل بعد ولادته فورا في سجل المواليد طبقا للنظام القانوني المقرر في هذا الشأن .

المادة (10)

للطفل الحق في جنسية وفقا لأحكام القوانين المعمول بها في الدولة .

المادة (11)

1. للطفل الحق في النسب إلى والديه الشرعيين طبقا للقوانين السارية في الدولة .

2. يلتزم كل من والدي الطفل أو من له سلطة عليه قانونا باستخراج الأوراق التي تثبت واقعة ميلاده وجنسيته وكافة الأوراق الثبوتية الأخرى الخاصة به طبقا للقوانين السارية في الدولة .

المادة (12)

1. للطفل حق التعبير عن آرائه بحرية وفقا لسنه ودرجة نضجه وبما يتفق مع النظام العام والآداب العامة والقوانين السارية في الدولة .

2. وتتاح له الفرصة اللازمة للإفصاح عن آرائه فيما يتخذ بشأنه من تدابير في حدود القوانين المعمول بها .

المادة (13)

يحظر تعريض الطفل لأي تدخل تعسفي أو إجراء غير قانوني في حياته أو أسرته أو منزله أو مراسلاته ، كما يحظر المساس بشرفه أو سمعته . وتكفل الدولة حماية الطفل من جميع صور إباحية الأطفال وفقا للتشريعات السارية .

المادة (14)

تعمل السلطات المختصة والجهات المعنية على الآتي :

1. حظر تشغيل الأطفال قبل بلوغهم سن الخامسة عشرة.
2. حظر الاستغلال الاقتصادي والتشغيل في أي أعمال تعرض الأطفال للخطر سواء بحكم طبيعتها أو لظروف القيام بها . وتنظيم اللائحة التنفيذية للقانون وقانون العمل شروط وأسس تشغيل الأطفال .

الفصل الثالث

الحقوق الأسرية

المادة (15)

1. يلتزم والدا الطفل ومن في حكمهما والقائم على رعاية الطفل بتوفير متطلبات الأمان الأسري للطفل في كنف أسرة متماسكة ومتضامنة .
2. يلتزم القائم على رعاية الطفل بتحميل المسؤوليات والواجبات المنوطة به في تربية الطفل ورعايته وتوجيهه وإرشاده ونمائه على الوجه الأفضل .

المادة (16)

مع مراعاة القوانين المعمول بها ، للطفل الحق في التعرف على والديه وأسرته الطبيعية وتلقي رعايتهما ، والاحتفاظ بعلاقات شخصية واتصالات مباشرة مع كليهما.

المادة (17)

للطفل الحق في الحضانة والرضاعة والنفقة وحماية نفسه وعرضه ودينه وماله وفقا للقوانين المعمول بها في الدولة .

الفصل الرابع الحقوق الصحية

المادة (18)

للطفل الحق في الحصول على الخدمات الصحية وفقا لقوانين وأنظمة الرعاية الصحية المعمول بها في الدولة .

المادة (19)

تعمل الدولة على تطوير قدراتها في مجال الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية والنفسية والإرشاد الصحي المتعلق بصحة الطفل وتغذيته وحمايته.

المادة (20)

تعمل السلطات المختصة والجهات المعنية على تقديم الرعاية الصحية للأمهات قبل الولادة وبعدها وفق التشريعات السارية .

كما تتخذ السلطات المختصة والجهات المعنية التدابير الممكنة لما يأتي "

1-وقاية الطفل من مخاطر وأضرار التلوث البيئي والعمل على مكافحتها .

2 القيام بدور بناء وفاعل في التوعية في مجال الوقاية والإرشاد الصحي وبخاصة فيما يتعلق بمجالات صحة الطفل وتغذيته ومزايا الرضاعة الطبيعية والوقاية من الأمراض والحوادث ومضار التدخين ووضع السياسات والبرامج اللازمة للنهوض بالإعلام الصحي في هذا الشأن .

3. تعمل السلطات المختصة والجهات المعنية على اتخاذ التدابير اللازمة لوقاية وحماية الأطفال من استخدام المواد المخدرة والمسكرة والمنشطة ، وكافة أنواع المواد المؤثرة على العقل أو المساهمة في انتاجها أو الاتجار بها أو ترويجها .
4. دعم نظام الصحة المدرسية ليقوم بدوره في مجال الوقاية والعلاج والإرشاد الصحي .
5. الوقاية من الإصابة بالأمراض المعدية والخطرة والمزمنة وتوفير التطعيمات والتحصينات اللازمة.
6. وضع البرامج الخاصة بتدريب العاملين في قطاع صحة الطفل والأم إعدادهم لتحقيق أهداف هذا القانون .
7. القيام بالرعاية النفسية بما يتضمن نمو الطفل عقليا ووجدانيا واجتماعيا ولغويا.
8. اتخاذ التدابير اللازمة للكشف المبكر على الأطفال لتشخيص حالات الإعاقة والأمراض المزمنة.

المادة (21)

يحظر القيام بأي من الأفعال الآتية :

1. بيع أو الشروع في بيع التبغ أو منتجاته للطفل ، وللبائع الحق في أن يطلب من المشتري تقديم الدليل على بلوغه سن الثامنة عشرة .

2. التدخين في وسائل المواصلات العامة والخاصة والأماكن المغلقة
حال وجود طفل .

3. بيع أو الشروع في بيع المشروبات الكحولية للطفل ، وأية مواد أخرى
تشكل خطورة على صحته يتم تحديدها بقرار يصدر من مجلس
الوزراء .

4. استيراد أو تداول مواد مخالفة للمواصفات المعتمدة في الدولة لغذاء
أو مستلزمات أو مكملات غذائية أو صحية أو هرمونية أو لعب
الأطفال .

الفصل الخامس

الحقوق الاجتماعية

المادة (22)

تعمل الدولة على توفير مستوى معيشي ملائم لنمو الطفل
البدني والعقلي والنفسي والاجتماعي وفقا للقوانين المعمول بها .

المادة (23)

للأطفال الذين ليس لديهم عائل مقتدر أو مصدر دخل الحق في الحصول على مساعدة الدولة وفقا للقوانين المعمول لها .

المادة (24)

مع مراعاة قانوني الاحوال الشخصية ومجهولي النسب ،
للطفل المحروم من بيئته العائلية الطبيعية بصفة دائمة أو مؤقتة الحق في الرعاية البديلة من خلال :
1. الأسرة الحاضنة .
2. مؤسسات الرعاية الاجتماعية العامة أو الخاصة إذا لم تتوافر الأسرة الحاضنة.

الفصل السادس الحقوق الثقافية

المادة (25)

للطفل الحق في امتلاك المعرفة ووسائل الابتكار والإبداع ،
وله في سبيل ذلك المشاركة في تنفيذ البرامج الترفيهية والثقافية
والفنية والعلمية التي تتفق مع سنه ومع النظام العام والآداب العامة ،
وتضع السلطات المختصة والجهات المعنية البرامج اللازمة لذلك .

المادة (26)

يحظر نشر أو عرض أو تداول أو حيازة أو إنتاج أية مصنفات
مرثية أو مسموعة أو مطبوعة أو ألعاب موجهة للطفل تخاطب غرائز
الطفل الجنسية أو تزين له السلوكيات المخالفة للنظام العام والآداب
العامة أو يكون من شأنها التشجيع على الانحراف في السلوك .

المادة (27)

تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الأماكن التي يحظر دخول الأطفال إليها ، وضوابط دخول غيرها من الأماكن .

المادة (28)

على مديري دور العرض التي تعرض أفلاما سينمائية وقنوات البث التلفزيوني وغيرها من الأماكن المماثلة المشار إليها في المادة السابقة أن يعلنوا وفي مكان ظاهر ومرئي ما يفيد حظر الدخول أو المشاهدة للأطفال طبقا لما تنص عليه اللائحة التنفيذية لهذا القانون واللوائح الأخرى المعمول بها .

المادة (29)

يجب على شركات الاتصالات ومزودي خدمات شبكة المعلومات الإلكترونية إبلاغ السلطات المختصة أو الجهات المعنية عن أية مواد لإباحية الأطفال يتم تداولها عبر مواقع وشبكة المعلومات

الإلكترونية بالإضافة إلى تقديم المعلومات والبيانات الضرورية عن الأشخاص أو الجهات أو المواقع التي تتداول هذه المواد أو تعتمد إلى التفرير بالأطفال .

المادة (30)

تعمل الدولة على تكوين مجالس وجمعيات وأندية ومراكز خاصة بالطفل ، تختص بتنمية الجوانب الثقافية والفنية والعلمية والبدنية وغيرها للأطفال .

الفصل السابع

الحقوق التعليمية

المادة (31)

لكل طفل الحق في التعليم ، كما تعمل الدولة على تحقيق تساوي الفرص المتاحة بين جميع الاطفال وفقا للقوانين السارية .

المادة (32)

تتخذ الدولة في مجال التعليم التدابير الآتية :

1. منع تسرب الأطفال من المدارس .
2. تعزيز مشاركة الأطفال وأولياء أمورهم في القرارات الخاصة بالأطفال.
3. حظر جميع أشكال العنف في المؤسسات التعليمية والمحافظة على كرامة الطفل عند اتخاذ القرارات أو وضع البرامج .
4. تطوير نظام التعليم وبما يشمل رياض الأطفال لتحقيق غاياته لتنمية كل طفل في المجالات العقلية والبدنية والوجدانية والاجتماعية والخلفية.
5. وضع برامج محددة ومنظمة للإبداع والشكوى بهدف تأمين التحقيق في الأفعال والتجاوزات المخالفة للحقوق التعليمية والواردة في هذا القانون على النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية .

الفصل الثامن الحق في الحماية

المادة (33)

يعتبر بوجه خاص مما يهدد الطفل أو يهدد سلامته البدنية أو النفسية أو الأخلاقية أو العقلية ويستدعي حقة في الحماية ما يأتي :

1. فقدان الطفل لوالديه وبقائه دون عائل أو كافل .
2. تعرف الطفل للنبذ والإهمال والتشرد .
3. التقصي البين والمتواصل في التربية والرعاية.
4. اعتياد سوء معاملة الطفل .
5. تعرض الطفل للاستغلال أو الإساءة الجنسية .
6. تعرض الطفل للاستغلال من قبل التنظيمات غير المشروعة وفي الإجرام المنظم كزرع أفكار التعصب والكرهية أو تحريضه على القيام بأعمال العنف والترويع .
7. تعريض الطفل للتسول أو استغلاله اقتصاديا .
8. عجز الوالدين أو القائم على رعاية الطفل عن رعايته أو تربيته .
9. تعرض الطفل للخطف أو البيع أو الاتجار به لأي غرض أو استغلاله بأي شكل من الأشكال.
10. إصابة الطفل بإعاقة عقلية أو نفسية تؤثر في قدرته على الإدراك .

المادة (34)

يحظر تعريض سلامة الطفل العقلية أو النفسية أو البدنية أو الأخلاقية للخطر سواء بتخلي القائم على رعاية عنه أو تركه بمكان أو مؤسسة رعاية بدون موجب، أو رفض قبول الطفل من القائم على رعايته ، أو الامتناع عن مداواته والقيام على شؤونه .

المادة (35)

يحظر على القائم على رعاية الطفل تعريضه للنبد أو التشرذ أو الإهمال أو اعتياد تركه دون رقابة أو متابعة أو التخلي عن إرشاده وتوجيهه أو عدم القيام على شؤونه أو عدم إلحاقه بإحدى المؤسسات التعليمية أو تركه في حالة انقطاعه عن التعليم بدون موجب خلال مرحلة التعليم الإلزامي .

المادة (36)

مع مراعاة ما ورد في البند (2) من المادة (2) من هذا القانون يحظر تعريض الطفل للتعذيب أو الاعتداء على سلامته البدنية أو

إتيان أي عمل ينطوي على القسوة من شأنه التأثير على توازن الطفل العاطفي ، أو النفسي أو العقلي أو الأخلاقي .

المادة (37)

يحظر القيام بأي من الأفعال الآتية :

- 1- استخدام طفل أو استغلاله في تصوير أو تسجيل أو إنتاج مواد إباحية.
- 2- إنتاج أو نشر أو توزيع أو تسهيل وصول الأطفال لمواد إباحية بأية وسيلة.
- 3- حيازة مواد إباحية الأطفال بغض النظر عن نية التوزيع .
- 4- تنزيل أو تحميل أو إرسال مواد إباحية الأطفال عن طريق شبكة المعلومات الإلكترونية أو عبر أية وسيلة أخرى من وسائل الاتصال أي تقنية المعلومات .
- 5- مساهمة القائم على رعاية الطفل في مشاركة الطفل في إنتاج أو تصوير مواد إباحية الأطفال أو أية أعمال جنسية أخرى أو السماح له بذلك أو مساعدته في أي من هذه الأفعال .
- 6- استغلال الطفل استغلالاً جنسياً بتعريضه أو تهيئته لأعمال الدعارة أو الفجور سواء بمقابل أو دون مقابل وبطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

مادة (38)

يحظر ما يأتي :

1. استغلال الطفل في التسول .
2. تشغيل الطفل في ظروف مخالفة للقانون .
3. تكليف الطفل بعمل يعوق تعليمه أو يضر بصحته أو سلامته البدنية أو النفسية أو الاخلاقية أو العقلية .

الفصل التاسع آليات الحماية

المادة (39)

1. تعمل السلطات المختصة والجهات المعنية بالتنسيق مع الوزارة على إنشاء وحدات لحماية الطفل تهدف إلى وضع وتنفيذ آليات وتدابير حماية الطفل المنصوص عليها في هذا القانون .
2. تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون ما يأتي :
 - أ. اختصاصات وحدات حماية الطفل وآليات عملها .
 - ب. الشروط اللازم توافرها في اختصاصي حماية الطفل .

المادة (40)

يؤدي اختصاصي حماية الطفل قبل مباشرة مهامه اليمين القانونية ويختص بالآتي :

1. التدخل الوقائي في جميع الحالات التي يتبين فيها أن صحة الطفل وسلامته البدنية أو النفسية أو الأخلاقية أو العقلية مهددة أو معرضة للخطر .
2. التدخل العلاجي في جميع حالات الاعتداء ، والاستغلال ، والإهمال وكافة الحالات المنصوص عليها بالمادة (33) من هذا القانون .

المادة (41)

- لاختصاصي حماية الطفل عند القيام بمهام عمله الصلاحيات الآتية.
1. جمع الاستدلالات حول الوقائع موضوع البلاغ وحضور جلسات التحقيق والمحاكمة إن اقتضى الأمر .
 2. الدخول بمفرد أو مصطحبا من يرى الحاجة إليه إلى مكان يوجد فيه الطفل وبإذن صاحبه مع وجوب إظهار بطاقة تثبت صفته .
 3. اتخاذ التدابير الوقائية الملائمة في شأن الطفل وذلك على النحو تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون .
 4. الاستعانة بالأبحاث الاجتماعية من أجل الوصول إلى تقدير حقيقة الوضع الخاص بالطفل .

المادة (42)

1. لكل شخص إبلاغ اختصاصي حماية الطفل أو وحدات حماية الطفل إذا كان هناك ما يهدد سلامته أو صحته البدنية أو النفسية أو الاخلاقية أو العقلية .
2. يكون الإبلاغ وجوبيا على المربين والأطباء والاختصاصيين الاجتماعيين أو غيرهم ممن تعهد إليهم حماية الأطفال أو العناية بهم أو تعليمهم ،

المادة (43)

على كل شخص بلغ سن الرشد ، مساعدة أي طفل يطلب منه إبلاغ السلطات المختصة أو الجهات المعنية بمعاناته أو معاناه أي من أخوته أو أي طفل آخر في إحدى الحالات المبينة بالمادة (33) من هذا القانون .

المادة (44)

لا يجوز الإفصاح عن هوية من قام بالإبلاغ إلا برضاه ويحظر الكشف عن هوية كافة أطراف الواقعة والشهود في قضايا

الاعتداء على الطفل أو سوء معاملته وذلك عند استخدام المعلومات في التحليلات أو التقارير الإعلامية أو نشر كل ما يمكن من التعرف على شخصيته .

المادة (45)

على الجهات المعنية والمختصة توفير الحماية للشهود في جميع مراحل الدعوى الجزائية .

الفصل العاشر تدابير الحماية

المادة (46)

مع مراعاة أحكام المادتين (47) و(51) من هذا القانون ، على اختصاصي حماية الطفل بالاتفاق مع القائم على رعاية الطفل ، اتخاذ التدابير اللازمة إذا وجد ما يهدد سلامته أو صحته البدنية أو النفسية أو الأخلاقية أو العقلية ، وذلك على النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

المادة (47)

مع مراعاة حكم المادة (51) من هذا القانون ، يقوم اختصاصي حماية الطفل بتقديم المقترحات التالية إلى والدي الطفل أو من يقوم على رعايته ، وذلك إذا ثبت له وجود ما يهدد سلامة الطفل أو صحته البدنية أو النفسية أو الأخلاقية أو العقلية :

1- إبقاء الطفل لدى عائلته شريطة :

أ - التزام والدي الطفل أو من يقوم على رعايته كتابة باتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع الخطر المحدق بالطفل وإبقائه تحت رقابة دورية من اختصاصي حماية الطفل .

ب - تنظيم طرق التدخل الاجتماعي من الجهات المعنية والسلطات المختصة - بحسب الأحوال - بتقديم الخدمات والمساعدة الاجتماعية اللازمة للطفل وعائلته .

ج - اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع أي اتصال بين الطفل وما يهدد سلامته أو صحته البدنية أو النفسية أو الأخلاقية أو العقلية

2 إيداع الطفل مؤقتا لدى أسرة بديلة أو هيئة أو مؤسسة اجتماعية أو تربوية أو صحية ملائمة عامة كانت أو خاصة وفق الضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

المادة (48)

في حال تواصل اختصاصي حماية الطفل لتدبير الملائمة ذات الصبغة الاتفاقية فإنه يتم تدوين ذلك الاتفاق وتلاوته وتوقيعه من مختلف الأطراف بما في ذلك الطفل الذي بلغ عمره الثلاثة عشر عاما .

ويقوم الاختصاصي بصفة دورية بمتابعة نتائج التدابير الاتفاقية المتخذة ويقرر عند الاقتضاء تعديلها بما يضمن - قدر الإمكان - إبقاء الطفل في محيطه العائلي.

المادة (49)

يجب على اختصاصي حماية الطفل أن يخطر والدي الطفل أو من يقوم على رعايته والطفل الذي بلغ عمره ثلاثة عشر عاما بحقهم في رفض التدبير المقترح عليهم.

المادة (50)

1. على اختصاصي حماية الطفل رفع الامر إلى الجهة التي يتبع لها لاتخاذ الإجراء المناسب في الحالتين الآتيتين :
 - أ. عدم الوصول إلى اتفاق خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علمه بالحالة.
 - ب. نقض الاتفاق من قبل والدي الطفل أو من يقوم على رعاية الطفل أو من قبل الطفل الذي بلغ عمره ثلاثة عشر عاما.
2. على الجهة التي يتبع لها اختصاصي حماية الطفل اتخاذ ما يلزم لرفع الأمر إلى النيابة العامة .

المادة (51)

1. بمراعاة أحكام الموارد (33) و (34) و (35) و (36) و (37) و (38) يعتبر ضررا بليغا أو خطرا محدقا كل فعل أو امتناع عن فعل يهدد حياة الطفل أو سلامته أو صحته البدنية أو النفسية أو الأخلاقية أو العقلية بشكل لا يمكن تلافيه بمرور الوقت .
2. مع مراعاة حرمة أماكن السكنى يبارد اختصاصي حماية الطفل في حالة وقوع ضرر بليغ على الطفل أو وجود خطر محقق به وقبل الحصول على إذن قضائي إلى إخراجه من المكان الموجود فيه ووضع بمكان آمن وتحت مسؤوليته الشخصية وله في ذلك الاستعانة بالسلطات العامة .
3. على اختصاصي حماية الطفل استصدار أمر قضائي باستمرار

اتخاذ التدابير المنصوص عليها في البند (2) من هذه المادة ،
وذلك خلال (24) ساعة من وقت إخراج الطفل ، ويصدر القاضي
المختص قراره خلال (24) ساعة من عرض الطلب .

المادة (52)

يكون لاختصاصي حماية الطفل الذين يصدر بتحديدهم قرار
من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير أو الجهات المعنية صفة مأموري
الضبط القضائي في إثبات ما يقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون
واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له .

المادة (53)

على النيابة العامة والجهات القضائية الاستعانة باختصاصي
حماية الطفل في التحقيقات والمحاكمات التي يتواجد فيها الطفل .

المادة (54)

1. يحظر على كل من أدين في جريمة من جرائم الاعتداء الجنسي أو جريمة من جرائم إباحية الأطفال أن يعمل في وظيفة أو عمل يجعله يتصل فيه اتصالاً مباشراً مع الأطفال أو يخالطهم بسببه وإن رد إليه اعتباره .

2. يحكم القاضي على كل من أدين بجريمة اعتداء جنسي على طفل بأن يمنع المدان من الإقامة في المنطقة التي يسكن فيها الطفل المعتدى عليه بحدود خمسة كيلومترات مربعة محيطة بمقر إقامة الطفل .

3. وفي جميع الأحوال لا يتم الإفراج عن الشخص المحكوم عليه بالحبس أو بالسجن في جريمة من جرائم الاعتداء الجنسي على طفل إلا بعد أن يتم إخضاعه قبل انتهاء مدة حبسه أو سجنه لفحوصات واختبارات نفسية للتأكد من عدم تشكيكه خطورة اجتماعية ، وفي حالة ثبوت ذلك تأمر المحكمة بإيداعه مأوى علاجياً بعد انتهاء مدة حبسه أو سجنه ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون تنظيم إيداع المحكوم عليه في مأوى علاجي وإجراءات النظر في طلبات الإفراج .

المادة (55)

ينشأ بالوزارة سجل بالتنسيق مع السلطات المختصة ، تقيد فيه حالات سوء معاملة الأطفال بمجملها ، وكل ما يدون في هذا السجل

سري ولا يجوز الاطلاع عليه إلا بإذن من النيابة العامة أو المحكمة المختصة حسب الأحوال .

المادة (56)

- تقوم السلطات المختصة والجهات المعنية بالتنسيق مع الوزارة :
- 1- بتحديد المعايير والمواصفات الهندسية الخاصة وقوانين البناء واشتراطات السلامة والأمان التي تحمي الطفل من أي نوع من أنواع الأذى وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الضوابط اللازمة لتطبيق هذه المعايير والمواصفات والاستثناءات الواردة عليها .
 - 2- يوضع الضوابط والإجراءات اللازمة لحماية سلامة الطفل في الأماكن العامة والترفيهية ووسائل النقل العامة وتحدد اللائحة التنفيذية هذه الضوابط والإجراءات المطلوبة .
 - 3- تسري أحكام البندين (1,2) من هذه المادة على القطاعين الحكومي والخاص ، إلا ما استثني منها بنص خاص في اللائحة التنفيذية .

المادة (57)

- تتخذ السلطات المختصة والجهات المعنية التدابير الآتية :
- 1- ضمان سلامة المنتجات بما لا يهدد حقوق الطفل الواردة في هذا

القانون ووضع ضوابط الإعلانات التسويقية التي تتفق مع حق
الطفل في الصحة والبقاء والنماء.
2. مراقبة الأنشطة التجارية بما يكفل عدم تعريض الأطفال لأي
مخاطر أو أضرار بيئية .

المادة (58)

تعمل السلطات المختصة والجهات المعنية علي ضمان حماية الطفل
من أخطار الحوادث المرورية وفقا لأحكام قانون السير والمرور
والقوانين المعدلة له خاصة الآتي :
1. حظر جلوس الاطفال الذين تقل أعمارهم عن عشر سنوات في
المقاعد الأمامية للمركبات بجميع أنواعها .
2. وضع ضوابط في شأن استخدام الأطفال للدراجات الترفيهية .

المادة (59)

مع مراعاة أحكام قانون الأحوال الشخصية ، على المحكمة
المختصة وقبل أن تحكم بالحضانة طلب تقديم تقرير مفصل عن
الحالة الاجتماعية والنفسية والصحية والحالة الجنائية للشخص
طالب الحضانة أو الذي ستحكم له بالحضانة أو إقرار يفيد عدم
إرتكابه لجريمة خارج الدولة ، وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات
إعداد هذا التقرير والإقرار.

الفصل الحادي عشر العقوبات

المادة (60)

يعاقب بالحبس أو الغرامة التي لا تقل عن (5000) خمسة آلاف درهم كل من خالف حكم من أحكام البند (2) من المادة (11) أو الموارد (28) أو (34) أو المادة (35) أو البند (2) من المادة (42) من هذا القانون .

المادة (61)

يعاقب بالغرامة التي لا تقل عن (5,000) خمسة آلاف درهم ولا تزيد على (50.000) خمسين ألف درهم كل من :

1. خالف حكم المادة (43) من هذا القانون .
2. منع اختصاصي حماية الطفل من القيام بمهامه أو أعاقه عن مباشرة عمله .
3. أدلى بمعلومات خاطئة أو تعمد إخفاء الحقيقة بشأن وضع الطفل .

المادة (62)

يعاقب بالغرامة التي لا تقل عن (5000) خمسة آلاف درهم ،
كل من خالف أي حكم من أحكام البند (2) من المادة (21) من هذا
القانون .

المادة (63)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبالغرامة التي لا
تقل عن (15000) خمسة عشر ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين
، كل من خالف أي حكم من أحكام البندين (1، 3) من المادة (21)
من هذا القانون .

المادة (64)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبالغرامة التي لا تقل
عن (100000) مائة ألف درهم ولا تزيد على (1.000.000) مليون درهم
أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أي حكم من أحكام البند
(4) من المادة (21) أو المادة (29) من هذا القانون .

المادة (65)

يعاقب بالسجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات ، كل من خالف أي حكم من أحكام البنود (1، 2، 5، 6) من المادة (37) من هذا القانون.

المادة (66)

يعاقب بالحبس مده لا تقل عن سنة بالغرامة التي لا تقل عن (100,000) مائة ألف درهم ولا تزيد على (400,000) أربعمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أي حكم من أحكام (26)، أو البندين (3، 4) من المادة (37) من هذا القانون.

المادة (67)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز ستة أشهر ، وبالغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف (5000) درهم كل من خالف أي حكم من أحكام المادة (27) من هذا القانون.

المادة (68)

يعاقب بالحبس وبالغرامة التي لا تقل عن (20,000) عشرين ألف درهم ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أي حكم من أحكام المادة (14) أو حكم المادة (38) من هذا القانون .

فإذا كان العمل يشكل خطورة على حياة الطفل الذي لم يبلغ الخامسة عشرة أو سلامته البدنية أو العقلية أو الأخلاقية عد ذلك ظرفا مشددا .

المادة (69)

يعاقب بالحبس وبالغرامة التي لا تقل عن لا (50,000) خمسين ألف درهم ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف حكم المادة (36) من هذا القانون .

المادة (70)

في تطبيق أحكام القانون لا يعتد بادعاء الجاني عدم العلم
بسبب المجني عليه .

المادة (71)

لا تخل العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون بأية عقوبة
أشد ينص عليها أي قانون آخر .

الفصل الثاني عشر الأحكام الختامية

المادة (72)

لا تخل أحكام هذا القانون بأية حقوق وأوجه حماية تكفل
للطفل التمتع بطريقة افضل بكافة الحقوق والحريات العامة وبأوجه
الحماية و الرعاية المنصوص عليها في تشريعات أخرى معمول بها

المادة (73)

يصدر مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، وذلك في خلال ستة أشهر من تاريخ نشر القانون في الجريدة الرسمية .

المادة (74)

يلغي كل حكم يخالف أو يتعارض مع أحكام هذا القانون .

المادة (75)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشرة

خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة بأبوظبي،
بتاريخ: 28 جكادي الأولي 1437 هـ،
الموافق: 8 مارس 2016 م.

الفهرس

فهرس المحتويات

| | |
|----|--|
| 5 | تقديم |
| 7 | قانون اتحادي رقم (3) لسنة 2016 بشأن قانون حقوق الطفل "وديمة" |
| 12 | الفصل الأول: أحكام عامة |
| 17 | الفصل الثاني: الحقوق الأساسية |
| 20 | الفصل الثالث: الحقوق الأسرية |
| 21 | الفصل الرابع: الحقوق الصحية |
| 24 | الفصل الخامس: الحقوق الاجتماعية |
| 26 | الفصل السادس: الحقوق الثقافية |
| 28 | الفصل السابع: الحقوق التعليمية |
| 30 | الفصل الثامن: الحق في الحماية |
| 33 | الفصل التاسع: آليات الحماية |
| 36 | الفصل العاشر: تدابير الحماية |
| 44 | الفصل الحادي عشر: العقوبات |
| 48 | الفصل الثاني عشر: الأحكام الختامية |

| | |
|----|---|
| 88 | Federal Law No. (3/2016) concerning Law of Child Rights “Wadeema” |
| 82 | Chapter One: General Provisions |
| 86 | Chapter Two: Basic Rights |
| 79 | Chapter Three: Family Rights |
| 78 | Chapter Four: Health Rights |
| 76 | Chapter Five: Social Rights |
| 75 | Chapter Six: Cultural Rights |
| 74 | Chapter Seven : The Right to Education |
| 73 | Chapter Eight: The Right to Protection |
| 70 | Chapter Nine: Protection Mechanisms |
| 67 | Chapter Ten: Protection Measures |
| 60 | Chapter Eleven: Penalties |
| 56 | Chapter Twelve: Final Provisions |

Article (74)

Any provision contrary to or inconsistent with the provisions of this Law shall be repealed.

Article (75)

This Law shall be published in the Official Gazette and shall come into effect three (3) months after the date of its publication.

Khalifa bin Zayed Al Nahyan
President of the United Arab Emirates

Issued by us in Presidential Palace - Abu Dhabi,
28 Jumada al Awwal 1437 A.H. Corresponding to 8
March 2016 A.D.

Article (71)

Penalties provided by this Law shall not prejudice any other severer penalties provided for under other laws.

Chapter Twelve Final Provisions

Article (72)

The provisions of this Law shall not prejudice any other rights or aspects of protection prescribed by or under any other applicable legislations and that may confer better enjoyment of rights and freedoms and better protection and care to the child.

Article (73)

The Council of Ministers shall, upon proposal by the Minister, issue the Executive Regulations of this Law within six (6) months from the date of its publication in the Official Gazette.

Article (68)

A punishment of imprisonment and to a fine of not less than (20.000) twenty thousand dirhams, or to either penalties, shall be inflicted on whoever infringes any of the provisions of Article (14) or the provisions of Article (38) of this Law.

All infringement that constitute a threat to the life of a child below the age of fifteen (15) years or injurious to his physical, mental or moral safety, shall be considered aggravated circumstances.

Article (69)

A punishment of imprisonment and a fine of not less than (50.000) fifty thousand dirhams, or to either penalties, shall be inflicted on whoever infringes the provisions of Article (36) of this Law.

Article (70)

For the application of the provisions of this Law, any claim by the offender of not knowing the victim's age shall not be taken into account.

infringes the provisions of paragraph (4) of Article (21) or Article (29) of this Law.

Article (65)

A punishment of imprisonment for a term not less than ten(10) years shall be inflicted on whoever infringes the any of the provisions of paragraphs (1, 2, 5, and 6) of Article (37) of this Law.

Article (66)

A punishment of imprisonment for a term not less than one (1) year and to a fine of not less than (100.000) one hundred thousand dirhams and not more than (400.000) four hundred thousand dirhams, or to either penalties, shall be inflicted on whoever infringes the provisions of Article (26) or paragraphs (3, 4) of Article (37) of this Law.

Article (67)

A punishment of imprisonment for a term not less than one (1) month and not exceeding six (6)months and to a fine of not less than (5000) five thousand dirhams shall be inflicted on whoever infringes any of the provisions of Article (27) of this Law.

1. Whoever infringes Article (43) of this Law.
2. Whoever prevents a child protection specialist from performing his duties or impedes him from doing his work.
3. Whoever reports false information or intentionally conceals the truth about the situation of a child.

Article (62)

A punishment to a fine of not less than (5000) five thousand dirhams shall be inflicted on whoever infringes the provisions of paragraph (2) of Article (21) of this Law.

Article (63)

A punishment of imprisonment for a term not less than three months and to a fine of not less than (15.000) fifteen thousand dirhams, or to either penalties, shall be inflicted on whoever infringes the provisions of paragraphs (1, 3) of Article (21) of this Law.

Article (64)

A punishment of imprisonment for a term not less than six months and to a fine of not less than (100.000) one hundred thousand dirhams and not more than (1.000.000) one million dirhams, or to either penalties, shall be inflicted on whoever

detailed report on the social, psychological and health status, in addition to the criminal record, of the custodianship- applicant or the person for whom the court shall decide to award custody. The court shall request a statement confirming that such a person did not commit any crime abroad. The Executive Regulations of this Law shall prescribe the procedures for preparing such report or statement.

Chapter Eleven

Penalties

Article (60)

A punishment of imprisonment and a fine of not less than (5000) five thousand dirhams shall be inflicted on whoever infringes the provisions of paragraph (2) of Article (11), or Articles (28) and (34), or Article (35) or paragraph (2) of Article (42) of this Law.

Article (61)

A punishment of imprisonment and a fine of not less than (5000) five thousand dirhams and not more than (50.000) fifty thousand dirhams shall be inflicted on:

Article (57)

The competent authorities and the authorities concerned shall undertake the following measures:

1. Guarantee the safety of products prejudicial to the child rights provided by this Law and regulate the commercials that conform to the right of a child in good health, survival and development.
2. Monitor the commercial activities to guarantee the non-exposure of a child to any environmental hazard or harm.

Article (58)

The competent authorities and the authorities concerned shall guarantee the protection of children from the dangers of traffic accidents, as provided by the Circulation and Traffic Law and its amendments, and specially the following rules:

1. Prohibition of children below the age ten (10) years from riding in the front seats of all vehicles.
2. Establish Guidelines for the use of recreational bicycles by children.

Article (59)

Subject to the provisions of the Personal Status Law, the competent court shall, prior to deciding custody, request a

Article (55)

A register shall be established at the Ministry to record all cases of child ill treatment. All entry in the record is confidential and can be accessed only with permission of the public prosecution or the competent court, as required.

Article (56)

The competent authorities and the authorities concerned shall coordinate with the Ministry in the following:

1. Setting the required special criteria and engineering specifications, construction regulations, safety and security measures for the protection of children from any kind of harm. The Executive Regulations of this Law shall prescribe the necessary regulations for the enforcement of these criteria, specifications and the exceptions thereof.
2. Prescription of the required regulations and procedures for the protection of children in public places, entertainment attractions and public transport. The Executive Regulations of this Law shall prescribe those regulations and procedures.
3. Provisions of paragraphs (1 and 2) of this Article shall apply for the public and private sectors, unless exempted by a special provision in the Executive Regulations.

Article (54)

1. All persons convicted in any sexual assault or child pornography crimes are prohibited from working in a job or profession that allows them direct interaction or contact with children, even if they have been rehabilitated.
2. The judge shall order all person, who have been convicted of any sexual assault on a child, to be banned from residing within five (5) square kilometers from the residence of the assaulted child.
3. In all events, a person sentenced to detention or imprisonment in a crime of sexual assault on a child shall only be released after being subjected to psychological examinations and tests, before expiration of his imprisonment term, to ensure that he does not impose danger on the society. In the vent that such danger is established, then the court shall decide to consign the person to the custody of a treatment center, after the expiration of his detention or imprisonment term. The Executive Regulations of this Law shall prescribe the dispositions for assigning the convicted person to a treatment center and the procedures related to the consideration of applications of release from detention.

to acquiring the necessary judicial order, the child protection specialist shall take the child out from his place of living and place him in a secure place, under his own responsibility. For such purpose, the child protection specialist may request the assistance of the public authorities.

3. The child protection specialist shall, within (24) hours of evacuating the child, request issuance of a judicial order to extend the measures provided by paragraph (2) of this Article. The competent judge shall issue his order within (24) hours from the time of the application.

Article (52)

Child protection specialists shall be selected by decree of the Minister of Justice, in coordination with the Minister or the competent authorities, and shall have the capacity of law enforcement officers to evidence any infringement of the provisions of this Law and its Executive Regulations.

Article (53)

The Public Prosecution and the Judicial Authorities shall seek assistance of the child protection specialists during the investigations and prosecutions where a child appears.

the caretaker of a child, who attained the age of thirteen years, of their right to reject the proposed measures.

Article (50)

1. The child protection specialist shall convey the matter to his employer, in order to take the necessary procedures, in the following events:
 - a) Failing to reach agreement within fifteen (15) days of his knowledge of the case.
 - b) The agreement is overruled by the parents, the caretaker of a child or by the child who attained the age of thirteen (13) years.
2. The employer of the child protection specialist shall take the necessary measures to refer the matter to the Public Prosecution.

Article (51)

1. Subject to the provisions of Articles (33), (34), (35), (36), (37) and (38), is considered a serious abuse or eminent risk any action or denial of an action that endangers the life of a child, his safety or his physical, psychological, moral or mental health in a way that is unavoidable over time.
2. Taking into account the inviolability of homes and in the event of serious harm or imminent risk of to a child, and prior

- as required, for the provision of social services and assistance to the child and his family.
- c. Taking the necessary measures to prevent any interaction between the child and any source of risk to his safety and or physical, psychological, moral or mental health.
2. Placement of a child, on temporary basis, with a foster family or an appropriate public or private social, educational or health institution or establishment, in accordance with the provisions of the Executive Regulations of this Law.

Article (48)

Where an agreement is reached by the child protection specialist on the appropriate consensual measures, such an agreement is recorded, recited and signed by all parties including the child who attained the age of thirteen years.

The child protection specialist shall periodically monitor and follow up on the outcomes of the agreed consensual measures and may amend those measures, where necessary, to guarantee keeping the child, to the extent possible, within his family environment.

Article (49)

The child protection specialist shall inform the parents or

Chapter Ten

Protection Measures

Article (46)

Subject to with the provisions of Articles (47) and (51) of this Law, the child protection specialist shall agree with the child caretaker to take all necessary measures, where the child's safety or physical, psychological, moral or mental health is endangered, as prescribed by the Executive Regulations of this Law.

Article (47)

Subject to the provisions of Article (51) of this Law, the child protection specialist shall provide the parents or the child caretaker with the following proposals, where a child's safety or physical, psychological, moral or mental health is endangered:

1. To keep the child with his family on condition that:
 - a. The child's parents or caretaker are committed to take all necessary measures to alleviate the eminent danger from the child and keep him under the periodic supervision of child protection specialists; and
 - b. Establishing methods of social intervention by the authorities concerned and the competent authorities,

psychological, moral or mental health is endangered.

2. The notification is mandatory for nurses, doctors, social specialists or whoever is entrusted with the protection, care or education of children.

Article (43)

All adolescent shall help a child requesting to notify the competent authorities or the authorities concerned of his suffering, or that of one of his brothers or sisters or any other child, from in one of the situations provided by Article (33) of this Law.

Article (44)

The identity of the informer shall not be released without his consent. It is prohibited to disclose the identities of all parties and witnesses in a case of child abuse or ill treatment, when the information is used in the analytical process, information reports or the publication of any material that may lead to the identification thereof.

Article (45)

The competent authorities and the authorities concerned shall provide protection for the witnesses during all stages of a penal prosecution.

1. Preventive intervention in cases where the child's physical, psychological, moral or mental health and safety are endangered or jeopardized.
2. Curative intervention in all cases of assault, exploitation, negligence and all cases provided by Article (33) of this Law.

Article (41)

While performing his duties, the child protection specialist shall have the following powers:

1. Collect evidences on facts of reported incidents and appear in investigations and trials, where required.
2. Enter by himself, or accompanied by whoever he deems necessary, to any place where a child is being kept and with the permission of the property owner. The child protection specialist is required to produce his identification card.
3. Take the necessary preventive measures as prescribed by the Executive Regulations of this Law.
4. Refer to the relevant social research for the assessment of a child's condition.

Article (42)

1. The child protection specialists or the child protection entities shall be informed where a child's safety or physical,

cause harm to his health or his physical, psychological, moral or mental safety.

Chapter Nine Protection Mechanisms

Article (39)

1. The competent authorities and the authorities concerned shall coordinate with The Ministry to establish child protection entities dedicated to develop and enforce the child protection mechanisms and measures provided by this Law.
2. The Executive Regulations of this Law shall prescribe the following:
 - a) Terms of reference of the child protection entities and the operational mechanisms thereof.
 - b) Requirements for the child protection specialists.

Article (40)

The child protection specialist shall take legal oath immediately before assuming his functions. The child protection specialist shall have the following duties:

Article (37)

It is prohibited to perpetrate any of the following acts:

1. Use or exploitation of a child in filming, recording or production of pornographic materials.
2. Production, publishing, distribution or facilitating access of a child to pornographic materials by any means.
3. Possession of a child pornography materials regardless of the intent of distribution.
4. Uploading, downloading or sending child pornography materials to a children via the internet or via any other means of media or information technology.
5. Contribution of a caregiver towards the participation of a child in the production or filming of child pornography materials or any other sexual performances, or allowing a child or helping him to perform such practices.
6. Sexual exploitation of children by exposing or introducing a child, directly or indirectly, to practices of prostitution or incest, with or without remuneration.

Article (38)

The following practices are prohibited:

1. Exploitation of a child in mendacity.
2. Child labor in illegal conditions.
3. Coercing a child in labor that impedes his education or

organized crime such as inculcating fanaticism and hatred in children and inciting them commit acts of violence and terror.

7. Exposure of a child to mendacity or economic exploitation
8. Parental or caregiver failure in providing adequate care and upbringing of the child.
9. Exposure of a child to abduction, sale, trafficking for any purpose, or exploitation in any form.
10. Injury of a child with a mental or psychological disability that may lead to his cognitive impairment.

Article (34)

It is prohibited to expose the mental, psychological, physical or moral safety of a child to danger when unnecessarily abandoned, kept at a place or a care institution, rejected or denied medical treatment and attention by his caregiver.

Article (35)

It is prohibited for the caregiver to expose a child to abandonment, homelessness, negligence or to leave a child unattended without supervision, monitoring and guidance. It is prohibited for the caregiver to deny a child the adequate care, enrollment in an educational institution or to overlook the child's unnecessary dropout at the compulsory education level.

Article (36)

Taking into account paragraph (2) of Article (2) of this Law, it is prohibited to expose a child to torture or aggression on his physical safety, or to commit any violent act that may hurt the emotional, psychological, mental or moral stability of a child.

The State shall take the following measures in the field of education:

1. Prevention of school dropout.
2. Enhancement of children and parental engagement in children-related decision making.
3. Prohibition of all forms of violence in educational institutions and taking into account the preservation of child's human dignity at the time of decision making or formulation of programs.
4. Development of the educational system- including kindergarten- to achieve its objectives of empowering the child intellectually, physically, morally, socially and ethically.
5. Establishment of clearly defined and organized monitoring programs to receive complaints and investigate in all acts and violations of children's educational rights provided by this Law and prescribed by its Executive Regulations.

Chapter Eight The Right to Protection

Article (33)

The following endanger the child's physical, psychological, moral or mental safety and necessitate his right to protection:

1. Loss of the parents of a child and his survival without a caregiver or a guarantor.
2. Exposure of a child to abandonment, negligence and homelessness.
3. Demonstrated clear negligence in the upbringing and care of a child.
4. Persistent ill-treatment of a child.
5. Exposure of a child to sexual abuse and exploitation.
6. Exposure of a child to exploitation by illegal groups and in

entry or watching, pursuant to the provisions of the operational regulations hereof and other applicable laws.

Article (29)

Telecommunication corporations and web servers shall notify competent and concerned authorities of any child pornography materials that are distributed and shared through the internet and websites and shall give all necessary information and data on the individuals, entities and websites which distribute such materials or tend to mislead children.

Article (30)

The state shall establish councils, associations, clubs and centers for children with the aim at developing their cultural, artistic, scientific, physical and other abilities.

Chapter Seven The Right to Education

Article (31)

All children have the right to education. The State shall take all appropriate measures to provide equal opportunities for all children according to the applicable Laws.

Article (32)

Chapter Six Cultural Rights

Article (25)

Children have the right to acquire knowledge and all means of innovation and creativity. They may participate in any entertainment, cultural, artistic and scientific programs according to their ages, without contravening public order and morals. The competent and concerned authorities shall develop all programs necessary for this.

Article (26)

It is prohibited to publish, offer, distribute, possess or produce any audio-visual or printed materials, or any toys that pander to children's basest instinct or embellish behavior that offends against public order and morals or encourages children to engage in delinquency.

Article (27)

The operational regulations hereof shall specify the places where children are prohibited to enter, and shall define restrictions on entry into other places.

Article (28)

Managers of movie theaters, TV channels, and other similar places referred to in the preceding article shall make a clear and visible announcement to prohibit children from

Chapter Five Social Rights

Article (22)

The state shall provide adequate living standards to support the physical, mental, psychological and social growth of children, according to the applicable laws.

Article (23)

Children who have no solvent sponsor or income source may have access to government subsidies according to the applicable laws.

Article (24)

Subject to the provisions of Personal Status Law and Children of Unknown Parentage Law, any child deprived of normal family environment, temporarily or permanently, may have access to alternative care through:

1. Foster families
2. Public or private social care institutions, if foster families are not available.

of smoking. Putting in place policies and proper programs for developing the health media in this respect.

3. The competent authorities and the concerned entities shall take all necessary procedures to prevent and protect the child from using narcotic substances, alcohol, stimulants and all the kinds of psychotropic substances or taking part in producing, trading or promoting drugs.
4. Supporting the school health system to play its role in relation to protection, treatment and health guidance.
5. Protecting from contagious, dangerous and endemic diseases and providing proper vaccines and protections.
6. Putting special programs to train the personnel working within the child and mother health sector and well prepared them to achieve the goals of this law.
7. Providing a psychological care, including child's mental, sentimental, social and linguistics development.
8. Taking all necessary measures for early diagnosis of endemic diseases and cases of disability.

Article (21)

The following acts shall be prohibited:

1. Selling or attempting to sell tobacco or related products to a child. A seller may also request a customer to submit a proof of age to show that he is over 18 years.
2. Smoking in public and private means of transportation or in closed areas, in case of the presence of a child.
3. Selling or attempting to sell alcohol or any other harmful substances to a child. Such substances shall be specified under a decree by the Council of Ministers.
4. Importing or trading in any materials that contravene the standard specifications approved in the state for food and health, food or hormone supplements, or for toys.

Chapter Four Health Rights

Article (18)

The child has the right to obtain the health services as per the application laws and health care regulation in force in the State.

Article (19)

The State shall invest on the development of its capabilities in relation to the protection and treatment health care as well as the psychology and health awareness related to the child health, feeding and protection.

Article (20)

The competent authorities and the concerned entities shall provide the health care to mothers in antenatal and post-natal periods as per the applicable laws.

The competent authorities and the concerned entities shall take the proper measures regarding the following:

1. Protecting the child from any hazards and dangers of the environmental pollution and putting methods of combating them.
2. Playing a constructive and effective role in awareness campaign in relation to health guidance and protection fields like the child health, nutrition, benefits of the natural breastfeeding, protection of disease, accidents and harms

Chapter Three Family Rights

Article (15)

- 1- The child parents, the like and the custodian on the child care shall be liable to provide a secured atmosphere to the child within a joint and strongly cohesive family.
- 2- The custodian of the child care is liable for bearing the responsibilities and duties conferred to him for upbringing, directing, guiding and developing the child in the best way possible.

Article (16)

In accordance with the law in force, the child is entitled to know his parents and his/her natural family and get the parents' care and maintain a personal relationship and communication with both parents.

Article (17)

The child has the right in guardianship, breastfeeding, allowance and a protection of his/her honor, religion money and of being an individual as per the applicable laws in the State.

Article (12)

The child has the right to express his ideas willingly in accordance with his age and degree of growth to the degree that does not violate the public order, decorum and the applicable laws in the State.

The child shall have an opportunity to express his ideas regarding the procedures taken upon him/ her within the limits of the applicable laws.

Article (13)

It is prohibited to subject the child to any coercive intervention or any illegal proceeding regarding his life, family, house or correspondence. It is also prohibited to smear his honor or reputation. The State shall guarantee the protection of the child from any pornography as per the laws in force.

Article (14)

The competent authorities and the concerned entities shall operate on the following:

1. Prohibition of child labor under the age of 15 years.
2. Prohibition of any economic exploitation of using the child in any work which may jeopardize the child life due to the work nature or the conditions under which the work is done.

The executive by-law of this law and labour law shall regulate the conditions and terms of child labour.

Article (8)

The child has the right since the birth to carry a name which does insinuates neither a contempt nor insult to the dignity of the child or bears a contradiction to religious beliefs to traditions.

Article (9)

A child shall be registered after his birth immediately in the birth register book as per the legal system applied in this respect.

Article (10)

The child has the right of a nationality as per the applicable laws in the State.

Article (11)

The child has the right of affiliation to his legitimate parents as per the applicable laws in the State.

Both parents and anyone who has the legal authority on the child should extract a birth record which proves the child birth and nationality and all the evidentiary documents related to him/ her as per the applicable laws in the State.

- family environment, especially the right of guardianship.
- b) Giving the child a priority of protection, care and help in emergence and during disasters and armed conflicts and in any other crimes committed against the child.
 - c) Keeping the child away from any psychological damages at any stage of evidence collection, investigation and trial whether the child is a party or a witness.

Article (5)

The child's privacy shall be respected in accordance with the public order, decorum and duties and rights of whoever undertakes the child care as per the law.

Article (6)

The concerned entities shall be responsible for implementing the policies and programs made and put in place by the competent authorities in all aspects related to the child.

Chapter Two Basic Rights

Article (7)

The child has the right to live and feel safe about his/her security. The State shall guarantee the child growth and development and care as per the law.

in a society dominated by justice, equality, tolerance and moderate values.

6. Implanting in the child's soul the virtuous ethics, in particular, respects to his parents, family and society.
7. Disseminating the culture of the child's rights as broad as possible using the right means.
8. Putting the child in various domains of the social life in accordance with age, the degree of growth and capabilities so as to appreciate the significance of work, the importance of having initiatives and gaining profits legitimately and the spirit of self-dependence.

Article (3)

This law shall guarantee that the child enjoys all the rights prescribed herein and in the other effective legislations in the State and that the child is protected without any discrimination due to origin, race, domicile, faith, a social status or disability.

Article (4)

The natural family is the first best environment for a child to grow within, so the State shall guarantee its existence and protection, well-being in a way which supports the child protection and the child best interest and that he/she may be provided, if necessary, with a foster family.

The child protection and best interest shall be on the top priority of all decisions and procedures which would be taken in his respect. The competent authorities and concerned entities shall act upon achieving this by taking the necessary measures like:

- a) Ensuring to provide the child's intellectual, psychological and physical needs in accordance to his age, health and

| | | |
|---------------------------|---|---|
| Violence against children | : | An Intentional use of force which may lead to the harm of the child's health, growth or being alive by any individual or a group. |
| Child's Best Interest | : | Putting the child's interest above all other considerations and giving it the highest priority at any circumstances regardless to the interests of other parties. |
| Child pornography | : | production, showing, publishing, possession or circulation a picture, a film or a drawing through one of the communication means or using the social media sites or any other means, displaying an obscene posture of a child, a sexual act or a porn film being actual or a fictional or a simulation. |

Article (2)

The competent authorities and concerned entities shall act to achieve the following:

1. Protecting the child right of: living, staying alive and developing, having all necessary opportunities and enjoying a free, secured and developed life.
2. Protecting the child from any form of negligence, exploitation and maltreatment and from any physical and psychological violence which exceeds the normal one prescribed in the religion and law as the parents' right and the like to discipline their children.
3. Upbringing the child to be a Muslim and be proud of his national identity and respect the culture of tolerance.
4. Protecting the child best interest.
5. Educating the child of his rights and duties and commitments

| | | |
|-----------------------------|---|--|
| Minister | : | The Minister of Social Affairs. |
| Competent Authority | : | Federal Authority concerned with Child Affairs. |
| Concerned Entities | : | Local Authority concerned with Child Affairs. |
| Child | : | Every human being born alive and below eighteen years old as per the Georgian Calendar. |
| Custodian of the Child Care | : | The person who is legally responsible of the child or who is legally assigned to take care of the child. |
| Foster Family | : | The substitute family that is assigned to take care of the child. |
| Protection Specialist | : | A person who is commissioned and authorized by a competent authority or the concerned entity, as the circumstances may require, maintaining the child's rights and providing protection within a jurisdiction prescribed in this law. |
| Child Mistreatment | : | Any act or restraint which may lead to the harm of the child and precludes his/her upbringing and growth in a right, secured and healthy manner. |
| Child Negligence | : | Failure to take necessary arrangements by parents or a custodian assigned to take care of the child in relation to the child's life protection and the child's physical, psychological, mental and ethical safety from danger as well as protection of his/her various rights. |

Federal Law No.15/2009 concerning Tobacco Control,

Federal Law No. 18/2009 concerning Birth and Death Registration,

Federal Law 1/2012 concerning Child Care of Unknown Affiliation,

Federal Law 5/2012 on Combating Cybercrimes, and

Federal Law No. 5/2013 concerning Fire Arms, Ammunition, Explosives and Military Equipment, and

Based on submittal made by the Minister of Social Affairs, the approval of the Council of Ministers and Federal National Council and the endorsement by the Federation Supreme Council,

Have issued the following law:

Chapter One General Provisions

Article (1)

In implementation of the provisions of this law, the following terms and expressions shall have the meanings assigned thereto unless the context otherwise requires:

State : The State of the United Arab Emirates.

Ministry : The Ministry of Social Affairs.

Federal Law No.43/1992 concerning the Regulation of the Punitive Institutions,

Federal law No. 14/1995 concerning the Combating of Drugs and Psychotropic Substances and the amendments thereto,

Federal Law 21/1995 concerning Road Traffic and the amendments thereto,

Federal law No.3/1996 concerning Shari'a Court Jurisdictions on Considering Certain Crimes,

Federal Law No. 2/2001, concerning the Social Security,

Federal Law No. 28/2001 concerning the creation of the Emirates Authority for Standardization and Metrology, and the amendments thereto,

Federal Law No. 7/2002 concerning Copyrights and Related Rights and the amendments thereto,

Decree by Federal Law No.1/2003 regarding the Creation of the Supreme Council of Motherhood and Childhood,

Decree by Federal Law No.3/2003 concerning the Regulation of the Tele-communication Sector and the amendments thereto,

Federal Law No. 28/2005 concerning Personal Status,

Federal Law No.29/2006 concerning Disabled People Rights and the amendments thereto,

Federal Law No. 51/2006 concerning Combating Human Trafficking Crimes and the amendments thereto,

Decree by Federal Law No.11/2008 concerning the Human Resources in the Federal Government and the amendments thereto,

Federal Law No. (3/2016)
concerning
Law of Child Rights
“Wadeema”

We, Khalifa Bin Zayed Al Nahyan President of the
United Arab Emirates

after cognizance of the Constitution, and
Federal Law No.1/1972, concerning Authorities of
Ministries and Powers of Ministers and the amendments thereto,
Federal Law No. 11/1972 concerning Compulsory
Education,
Federal Law No. 17/1972 concerning Immigration and
Passports and the amendments thereto,
Federal Law No. 9/1972 concerning Delinquency of
Juvéniles and Homeless,
Federal Law No. 8/1980 concerning Regulation of Labor
Relations and the amendments thereto,
Federal Law No.5/1983 concerning Kindergarten Centers,
Federal Law No.5/1985 concerning issuing the Civil
Transactions Law and the amendments thereto,
Federal Law No.3/1987 concerning the Penal Law and
the amendments thereto,
Federal Law No. 35/1992 concerning issuing the Code of
Criminal Procedures and the amendments thereto,